

Distr.: General
20 May 2002
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أشير إلى رسالتي المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/548) التي أحطتكم فيها علما بالحالة التي أحدثتها المواجهات بين الجيش الوطني الرواندي وقوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، يوم الثلاثاء ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في كيسانغاني، عاصمة المقاطعة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك لاسترعاء انتباه مجلس الأمن إلى الأحداث الرهيبة التي تجري في كيسانغاني.

وأفادت وسائل الإعلام الدولية ومصادر دينية أن قوات الدعم التي وصلت إلى الجيش الوطني الرواندي في كيسانغاني في عدة رحلات جوية، ارتكبت أعمال قمع عنيفة ضد المجتمع المدني والجماعات الدينية، متهمة إياها بالتحريض على الثورة في حين أنها كانت تستعد لتنظيم منتدى للسلام، بمبادرة من الأب مونسينغو، مطران كيسانغاني. وأفادت مصادر موثوق بها أن الجنود الذين يقودهم آمر اللواء السابع، لورونت كوندي، يرتكبون، على ما يبدو، مذابح ضد المدنيين قد تكون أسفرت عن ٢٠٠ قتيل، وأنه يُلقى بالجنث في النهر. وتعرض اثنان من اليسوعيين الأجانب، هما البلجيكي غي فيرهايغن والإسباني زابالو، للضرب ولسوء المعاملة. وإلى حد هذا اليوم، لا يمكن الوصول إلى مطاري كيسانغاني.

وعلمت حكومي أيضا من عدة منظمات غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان في المقاطعة الشرقية أن عشرين من الضباط الكونغوليين في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية اعتقلوا مساء الأربعاء وأعدموا بإجراءات موجزة يوم الخميس من طرف عناصر تنتمي إلى الجيش الوطني الرواندي التي قدمت لتعزيز بقية القوات الرواندية في كيسانغاني.

وأفادت المصادر نفسها أن الجيش الوطني الرواندي قد يكون اعتقل وأعدم عددا من ضباط الشرطة، يحملون كلهم الجنسية الكونغولية، خلال العمليات الانتقامية التي بدأت منذ

التمرد. ولوحظ أيضا بعد ظهر الخميس أن جميع الضباط الكونغوليين في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية جردوا من سلاحهم ونُقلوا في اتجاه كيغالي.

ويبدو أن رواندا وأتباعها داخل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أنشأوا جهازا للاستفزاز ثم الانتقام يطبقونه بحسب.

إن الأعمال البشعة التي ارتكبتها الجيش الوطني الرواندي في كيسانغاني هي نفس الأعمال التي تتعرض لها يوميا الأسر الكونغولية في بوكافو، وأفيرا، وكيندو، وسانكورو حيث تعيش المجتمعات المحلية في حالة رعب والأسر في حالة حداد.

وفي كيسانغاني يجري تهريب السكان عن طريق الصحافة. وأفادت شهادات مناضلين إنسانيين ومراقبي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن سلطات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية تهدد في خطاب يُتلى في الإذاعة والتلفزة المحليتين عناصر من المجتمع المدني حددت هويتها.

وحكومي تطلب من مجلس الأمن أن يوفد بأقصى ما يمكن من الاستعجال لجنة للتحقيق في كيسانغاني للتأكد من صحة الأفعال المنسوبة إلى الجيش الوطني الرواندي.

وإذا ما تأكدت صحة تلك الأنباء، فإنه يحق لحكومي، التي تذكر مجلس الأمن بأن التصرفات الوحشية التي يقوم بها الجيش الوطني الرواندي هي نفسها التي كانت أساس اتخاذ المجلس لقراره ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أن تطالب المجلس بأن يتخذ إزاء رواندا التدابير القسرية التي تسمح بها الأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

وتشير حكومي من جهة أخرى إلى أن حدوث هذه الأعمال الخطيرة للغاية هو نتيجة لرفض رواندا الامتثال للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التي تطلب تجريد مدينة كيسانغاني من السلاح. وهو دليل أيضا على أن رواندا، خلافا لأوغندا، لم تنسحب أبدا من مدينة كيسانغاني وضواحيها مثل ما طلب ذلك القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠). وترى حكومي أنه يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لكفالة انسحاب رواندا فورا وبدون شروط ليس فقط من مدينة كيسانغاني وضواحيها وإنما من كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، ولكي لا يشعر السكان الكونغوليون بالرعب وبأنه وقع التخلي عنهم والتضحية بهم، من الضروري توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحمي أولئك السكان. ولا يعقل أن ينظر المجتمع الدولي، في لا مبالاة، إلى إبادة

أكثر من ٤ ملايين كونغولي إبادة جماعية مخططا لها، وألا يتكلم إلا عن أمن رواندا، البلد الذي يمثل مصدر جميع الشرور التي أصيبت بها منطقة البحيرات الكبرى منذ أكثر من عقد من الزمن.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أتوكي إيليكا

السفير

الممثل الدائم
